موظفون يسرقون الوقت

مرجعية السيستاني لا تجيز استغلال ساعات الدوام لأداء الصلاة وإنجاز الأعمال الشخصية

تفاجأ محمود أن اغلب موظفي الدائرة التي يراجعها منذ الثامنة والنصف صباحا ذهبوا لتأدية الصلاة، تاركين عشرات المراجعين يقفون أمام باب الدائرة أو يتوزعون في ممراتها وأمام غرفها ريثما يعودون..وقد تفاجأ أكثر حين امتد وقت الصلاة إلى أكثر من ساعة وبعض الموظفين عاد بعد ساعة ونصف ليكمل عمله، ويؤكد أن هذه الاستراحة الدينية لم تكن هي الأولى من نوعها بل سبقتها ساعة في التاسعة صباحا لتناول الإفطار الذي يتطلب إغلاق الباب على الموظفات لأنهن يشعرن بالحرج إذا ما تناولن الإفطار أمام الغرباء، فيما يذهب الموظفون إلى كافتيريا الدائرة وربما إلى الكافتيريا القريبة من الدائرة أو إلى أي مطعم ومن ثم العودة من جديد للعمل بانتظار انتهاء الدوام الذي لم يبق منه سوى أقل من ساعة في أكثر الأحيان، مع الظن إن الغداء في الدوائر لا يكون وجبة إجبارية كما الإفطار والصلاة.

□ كربلاء / المدى

افواج المراجعين تنتظر الفرج

ربما تكون هذه الحالة ليست نادرة أو وحيدة بل هي تعم جميع دوائر الدولة وخاصة تلك الدوائر التي لها تماس مباشر مع إنجاز معاملات المواطنين الذين يرجون أن تنتهي معاناتهم مع التأجيلات المستمرة بسبب غياب المدير أو تمتع رئيس القسم بالإجازة، وأن الموظف لديه إجازة زمنية، وعلى المواطن أن يعود لاحقاً لعله يجد واحدا من هؤلاء لكي تنجز المعاملة. مثل هذه الحالة التي يعانيها المواطن في دوائر الدولة لا تنسجم وروح الاسلام،وقد أفتى آية الله العظمى السيد علي السيستاني بتحريمها،حيث قال الشيخ علي الفتلاوي مسؤول الشؤون الفكرية في العتبة الحسينية: إن رأي المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في أمر الصلاة في دوائر الدولة واضح وإنها تعد سرقة للوقت، وأضاف أن الشرع لا يوافق على أداء الصلاة في دوائر الدولة خلال فترة الدوام لأن هناك اتفاقية بين الموظف والدولة على أداء عمل خلال ساعات محددة كأن تكون ثمن ساعات، وهذا الوقت يخصص للعمل دون سواه ولا يجوز القيام بأعمال خارج هذه الاتفاقية.. وأكد إذا كان هناك وقت استراحة وراحة وغداء فانه يمكن للموظف إن يؤدي الصلاة في ساعة الاستراحة حتى لو كانت هذه الاستراحة بعد أذان الظهر مثلا لأنه إذا لم يكن هناك وقت استراحة فلا يجوز استغلاله بالصلاة أو قراءة القرآن أو الأدعية أو أي شيء آخر لأن هذا يعد مخالفا لشروط الاتفاقية ويعني مخالفة للأمانة..ويعود الفتلاوي فيؤكد أن المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني يقول إن الموظف متعاقد مع الدولة ولا توجد استراحة في العمل، فعليه إكمال زمن العمل لأن الصلاة هنا فيها إشكال شرعي وعلى الموظف ألا يستغل الصلاة لسرقة الوقت لأن لديه متسعا من الوقت لأداء الصلاة حين ينهي العمل ويعود إلى البيت أو يقضيها مع انتهاء العمل وقبل ذهابه إلى البيت..وأفاد بأن الموظف ليس له الحق في الصلاة داخل الدائرة وعليه أن يقدم العمل لأنه واجب..ويشير إلى انه في داخل العتبة الحسينية وهي مكان للعبادة فانه لا يحق لموظفي العتبة قراءة القرآن أثناء العمل ولا يصلي إذا كان في عمل بل انه يصلي بمقدار الواجب لأنه يدرك أن لا صلاة مع العمل المتعاقد عليه.

صلاة الموظفين في أوقات الدوام الرسمي لم يستطع احد أن يتناولها، فهي ربما تؤدي إلى اتهام البعض بالوقوف ضد الصلاة أو ابعد من ذلك..لذلك فإن القصد هنا يكمن في احترام الإسلام للزمن والعمل بدلا من استخدام الصلاة لسرقة الوقت والادعاء بالإيمان، في حين أن الكثير من الدوائر الحكومية تشكو الفساد، وكما يقول قائل: إن المشكلة هنا هي إذا كان الجميع يصلي فمن هو المفسد؟! ثم يسأل إذا كان الموظف مؤمنا ويحترم وقت لصلاة فلماذا يؤخر إنجاز المعاملات ويقول للمراجعين الجملة المعتادة (تعال باجر).

في إحدى الفضائيات هناك رجل دين يقدم برنامجاً، استرعى الانتباه لسؤال أحد المواطنين عن الصلاة في بيوت التجاوز؟ فأجاب رجل الدين إن الصلاة في دوائر الدولة وفي بيوت التجاوز حرام..عجباً إذا كانت الصلاة حراماً في هذين المكانين لما لهما من تفسير عقلاني، فلماذا يصر الكثير من الموظفين على أداء الصلاة في الدوائر وفي أوقاتها، في ما يخص صلاتي الظهر والعصر، في حين يمكن تأجيل صلاة المغرب والعشاء لحين العودة إلى البيت من كان منهم في المدينة أو في أي مكان آخر، مع التنبيه لوجود جوامع ومساجد وحسينيات في كل مكان؟

قصص مواطنين

الموطن احمد عبد الستار يقول: أي مراجع لديه معاملة في إحدى الدوائر يذهب مبكرا إلا من كانت له واسطة يذهب على راحته، وأضاف أن السبب في ذلك هو أن الكثير من موظفي الدوائر يهيئون أنفسهم لأداء الصلاة منذ الساعة الحادية عشرة أو الحادية عشرة والنصف، ويستمر في أداء صلاته حتى الواحدة ظهراً، ويشير إلى أن بعض الموظفين لا يعودون بعد انتهاء الصلاة بل يستمرون في الأحاديث الجانبية أو التعبير عن التعب أو يتوجهون إلى اقرب كافتيريا لتناول طعام الغداء بعد قضائهم ساعة في تناول طعام الإفطار..ويؤكد أن بعض الموظفين لا يعودون إلى أماكن عملهم أصلا لان مدير الدائرة إما خارج الدائرة أو انه يصلي مثلهم أو لا يستطيع البت في هذا الأمر..إلا انه يستدرك ليس كل الموظفين على هذه الحال، فهناك موظفون يصلون ويعودون سريعا لأداء عملهم ولكن اغلب هؤلاء لا ينجزون المعاملات بغياب الآخرين.

مدراء وموظفون

ويقول مدير قسم في إحدى الدوائر ردا على السؤال: أين الموظفين؟.. أنهم يؤدون الصلاة، وأضاف انه لا يستطيع أن يرد أحداً لأن الدائرة بُني فيها جامع وجهزته الدائرة حتى بإمام لكي يصلي بالموظفين، والإمام هو موظف لا يعمل أيضا سوى في الجامع، بعد أن كان موظفا ينجز معاملات المواطنين! ويشير إلى أن الموظف لا يستأذن لأداء الصلاة بل ينظر إلى ساعته ويتوجه وحده، ويوضح أن الأمر بحاجة إلى توضيح، فأنا أعرف أن العمل عبادة لذلك لا أذهب إلى الصلاة حتى أنجز ما تحت يدي من عمل، وطالب المراجع الدينية بتحديد الأمر: هل الصلاة في دوائر الدولة جائزة أم غير جائزة؟ ويستدرك أنا أدرك أنها غير جائزة لأني متعاقد مع الدولة على أداء عمل، وأفاد أنا كمدير قسم ليست لدي القدرة على منع الموظف الذي يستغل ساعات العمل في الصلاة، نعم هناك موظفون يؤدون الصلاة ويعودون ولكنه أي هذا الموظف العائد لا يقبل أن العمل بدلا من زميل لم ينه صلاته. ويشاطره الرأي الموظف ستار الطرفي فيقول: هناك من الموظفين من يستغل ساعات العمل للصلاة وهو لا ينجز أي عمل أو يقضيه بالتسبيح، وأضاف: أنا أصلي والحمد لله ولكني لا أصلي حتى أكمل ما بيدي، وثانيا لا أتأخر لأعود إلى العمل، ولكن هناك من يرمي كل العمل بحجة الصلاة ،وهذا أمر مرفوض لأنه لا يعني أن الموظف مؤمن بل هو يريد أن يبين انه يصلي لكنه بعيد كل البعد عن الإيمان لأن الإيمان هو العمل وإنجاز معاملات الناس وقضاء حوائجهم مساعدتهم على حل مشاكلهم..

ويتحدث الموظف تقي الكركوشي وهو موظف في أحد المعامل: إن له زميلا في العمل تم نقله من مكان إلى آخر ليس لسوء سلوكه أو تذمره أو لكثرة مشاكله أو لاعتداءاته المتكررة بل لأنه لا يعمل، وأضاف انه شخص مستقيم نعرفه أثناء الخروج من العمل والتوجه إلى المنازل فهو مؤدب إلى ابعد الحدود ولكن تبين بعد إن تم نقله إلى القسم الذي أعمل فيه انه لا يعمل ،ويوضح انه يأتي في الثامنة والنصف صباحا وفي التاسعة يبدأ طعام الإفطار وبعدها يبدأ بالتسبيح وإذا ما وصلت الساعة إلى الحادية عشرة ظهرا بدا بالتهيؤ لصلاتي الظهر والعصر ويبقى جالسا على سجادة الصلاة حتى يسمع أذان الظهر ثم تبدأ الصلاة التي تستمر معه حتى الثانية بعد الظهر والتي يقضيها بقراءة القرآن، ثم يتوجه إلى طعام الغداء في الاستراحة المقررة لمدة ساعة وبعدها يعود لقراءة القرآن حتى ينتهي الدوام، وحين سألناه أنت تصلي وكلنا نصلي فكيف تقرأ القرآن كل هذا الوقت؟ قال عليّ ختم القرآن وحين قلنا له إن هذا الوقت مخصص للعمل ونحن جميعا نصلي معك وفي الاستراحة، قال إن العمل ليس مال (أبو واحد) ويضيف (انتم تكفون)، ويؤكد أن القسم كرهه لأنه يعطي صورة غير صحيحة عن المصلين وأنه نموذج للموظفين الذين يضيعون الوقت في الصلاة أو النوم أو التمارض أو طلب الإجازات الوقتية.

احترام الزمن في الخارج

رجل القانون زاهد الشمري قال إنه الآن في أميركا للحصول على شهادة الدكتوراه، "وقد وجدت الجميع يعمل ويقدر وقت العمل مع العلم إن زمن العمل يبدأ من الثامنة صباحا حتى الساعة الخامسة عصرا وهم يتمتعون بعطلة يومي السبت والأحد ونحن نتمتع بعطلة يومي الجمعة والسبت ولكن الفرق هو نحن لا نحترم الوقت"، وأضاف انه وجد الجميع يعمل "واني خجلت من أداء الصلاة"، ويبين "اتصلت برجل دين في النجف عن ذلك، فقال اعمل مثلما يعملون وان العمل عبادة وإذا كانت هناك استراحة استغلها للصلاة"، ويوضح انه حين كان يعمل في إحدى دوائر الدولة كان الجميع يستهلك الوقت في الصلاة، لكن قسما منهم يصلي ويعود مباشرة وقسما كبيرا منهم يحاول إضاعة الوقت أكثر من الصلاة، ويؤكد انه اكتشف هذا الآن وتبين لي إن الله يساعد من ينفذ العمل وينجز معاملات الآخرين ولن يساعد من يقضي وقته بالصلاة أو قراءة القرآن أثناء العمل..مبيناً انه يشعر بالذنب على السنوات التي أمضاها في دوائر الدولة وهو يفكر بالصلاة في أوقاتها فقط حين يكون خلال ساعات الدوام. ويشاطره الرأي الصحفي علي الحسناوي من إن الكثير من موظفي الدولة بل جلهم يصلون ، وأضاف : لكن حتى لا نغمط حق الآخرين فإن كثيرا منهم يؤدي الصلاة ويعود إلى عمله ولكن المشكلة هي انه في بعض الدوائر التي نحن على تماس مباشر معها لديها الكثير من المراجعين مثل دوائر البلدية والجوازات والعقارات والمحاكم والرعاية الاجتماعية وغيرها، لذلك فإن إضاعة أي دقيقة من العمل يعني تعطيل انجاز المعاملات كما يقال..ودعا الحسناوي مدراء الدوائر إلى متابعة الموظفين الذين يستهلكون الوقت في أداء الصلاة على حساب العمل.

ويسرد الموظف أحمد علي قصة فيقول: إن احد زملائه من قليلي الإنتاجية لا يصلي في الدائرة إلا في أوقاتها، ويبين أن أداء الصلاة في وقتها واجب وانه عندما يحين أذان الظهر فإن على المؤمن أن يؤدي الصلاة، وكان كثيرا ما يقول لنا هي دقائق لا تؤثر على العمل، ولكنه كان يقضي أكثر من ساعة، في حين الآخرين يصلون ويعودون..ويشير علي إلى أن هذا الموظف ذاته إذا ما كنا معا في المساء وصادف أن أذن إمام أحد الجوامع فأقول له لنصلي في الجامع لقد حان وقت الصلاة فيقول لي (لا أروح للبيت وهناك أصلي) ودعا علي رجال الدين والمراجع إلى توضيح الأمر لكي نعرف أن كانت الصلاة في دوائر الدولة حلالا أم حراما لأن هناك من يقول إنه لا يجوز، وغيره يقول أنها أصلاة التي يجب أن تكون هي الأولى لأنها عمود الدين.

Invitation for Bids (IFB)

Republic of Iraq
Ministry of Municipalities and Public Works
Emergency Water Supply, Sanitation and Urban Reconstruction Project
TF: 054455
Supply of horizontal pumps, submersible pumps and Supply of chlorinators in Diyala Water Directorate
ICB-G01 -2011

1. This Invitation for Bids follows the General Procurement Notice for this Project that appeared in Development Business, issue on 12 October, 2004
2. The Republic of Iraq has received the Iraq Trust Fund administered by the World Bank (hereinafter called "Grant") toward the cost of Emergency Water Supply, Sanitation And Urban Reconstruction Project (TF054455) and it intends to apply part of the proceeds of this Grant to payments under the Contract for:
Supply of 210 horizontal pumps, 60 submersible pumps and 206 chlorinators. plus relevant spare parts
3. The Ministry of Municipalities and Public Works now invites sealed bids from eligible and qualified bidders for:
Supply of horizontal pumps, submersible pumps and chlorinators;
The delivery period shall be 180-210 days
4. Bidding will be conducted through the International Competitive Bidding (ICB) procedures specified in the World Bank's Guidelines: Procurement under IBRD Loans and IDA Credits, and is open to all bidders from Eligible Source Countries as defined in the Guidelines.
5. Interested eligible bidders may obtain further information from Mr. Alaudeen Jassim, PMT office, Ministry of Municipalities and Public Works, 2nd Floor, Al mansour , Baghdad, Republic of Iraq, and inspect the Bidding Documents at the address given below from 9:00 a.m. - 2:00 p.m. Baghdad local time.
6. Qualifications requirements include:
(a) Financial Capability
The bidder must submit audited statements of accounts for the last five (5) years demonstrating sound financial position.
The Bidder shall furnish documentary evidence that it meets the following financial requirement(s):
- Minimum average annual turnover in the last five [5] years: at least two (2) times amount of the bid subject of this bidding process.
- The working capital should be more **than Thirty (30) percent of the Bid Price**
- Annual financial reports of the last 2 years demonstrating sound financial position
(b) Experience and Technical Capacity
The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that it meets the following experience requirement(s):
(i) Overall experience of the firm in the supply of goods and related services.
(ii) The bidder should have at least ten (10) years of Specific experience as manufacturer or supplier of items similar to the required in its bid.

(iii): The Bidder has successfully completed as main supplier of goods at least two (2) contracts of at least the scope of supply and complexity comparable to the one in this bid, over a five-year period ending on the deadline for bid submission.

(iv) The Bidder must include in its bid names and contact number of previous clients and an official letter from each client certifying that the sold goods similar to the goods object of this bidding process are still in GOOD operating conditions since the purchase.
(c) Usage Requirements
The Bidder shall furnish documentary evidence to demonstrate that the Goods it offers meet the following usage requirement **as stated in the technical specifications in the Bid Documents.**
A margin of preference for certain goods manufactured domestically shall not be applied.
7. A complete set of Bidding Documents in English may be purchased by interested bidders on the submission of a written Application to the address below and upon payment of a non refundable fee **US$200**.The method of payment will be paid in Cash or cashiers check, or direct deposit to specified account number The Bidding Documents will be picked-up from the PMT office address below ,or via mail and courier.
8. Bids must be delivered to the address below at or before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012**. Electronic bidding will not be permitted. Late bids will be rejected. Bids will be opened in the presence of the bidders' representatives, who choose to attend in person at the address below at before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012**.
All bids must be accompanied by a Bid Security of US$ **60,000 (sixty Thousand Dollar) and duration of validity of 148 days from the submission date** or an equivalent amount in a freely convertible currency by a reputable bank or financial institution selected by the bidder. If the institution issuing the security is located outside Iraq, it shall have a correspondent financial institution located in Iraq to make it enforceable. **The acceptable Iraqi Banks are the Top Ten certified by Central Bank of Iraq (List Attached)**
In addition to the original of the bid, the number of copies is: **Three (3)** copies, are required from bidders, each one must be put in an individual envelop and marked **COPY. In addition a soft copy of the Bid is required**
9. A pre-bid meeting will be held for those interested on before **11:00 a.m. Baghdad local time on 30 January 2012** (Baghdad local time) at the headquarters of the Ministry and to the address listed below to provide clarification.
10. The address referred to above is:
Address: **MMPW, Strategic Management office 2nd Floor- Al mansour**
City: **Baghdad**
Country: **Republic of Iraq**
Telephone: **Mobile No., +964 781-301556**
Electronic mail address: mmpw.pmt@gmail.com